

الباب الثاني

حوادث سياسية

- ١- عملية اختطاف الكويت.
- ٢- عودة الهدوء بالكويت بعد أحداث مؤسفة.
- ٣- حرائق نفطية وسياسية.
- ٤- الكويت فى ورطة المعبد السرى.
- ٥- الكويت تحاول الخروج من ورطة أبو غيث.
- ٦- التعبئة الشعبية وراء تفوق النواب الإسلاميين فى البرلمان.
- ٧- قضية الأفغان الكويتيين.
- ٨- الكويت: الحوار بين الشرق والغرب.. وعدم تجزئة مبدأ حقوق الإنسان.





عملية اختطاف الكويت

من الذى اختطف الوطن . . بالضبط؟

فى الكويت طرح السؤال بحدة وجاءت الإجابة أكثر حدة، وما زال الجو مفعماً بغبار المعركة، وأذيال الموضوع وهو ما نستطيع أن نؤكد معه أن صيغة السؤال كانت خطأ، وطرحت فى توقيت خطأ وأدت إلى آثار كلها أخطاء، ليس أكثرها ذلك الاستقطاب الحاد الذى بات يهدد الصف الوطنى الكويتى، وأجواء التحريض والتربص فى العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، لا لشيء سوى لاختلاف رؤاهم وأفكارهم.

الخاسر والضائع هنا هو الوطن كما تؤكد إقبال أحمد الإعلامية المشهورة ومديرة وكالة الأنباء الكويتية (كونا) السابقة، «فقد كانت البداية مع حوار مفاجيء نشرته جريدة «الشرق الأوسط» اللندنية يوم ١٤ أكتوبر الجارى، مع الشيخ سعود ناصر الصباح وزير الإعلام الأسبق، ووزير النفط السابق، والمستشار بالديوان الأميرى حالياً، وسفير الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية إبان الغزو العراقى للكويت، وفيه أبدى الشيخ سعود تخوفاته مما وصفه بالعتب الأمريكى على الموقف الكويتى الرسمى تجاه حوادث التفجيرات التى تعرضت لها الولايات المتحدة، واصفياً موقف الحكومة الكويتية بأنه متردد ومتحفظ، ولم يستبعد أن تكون لهذا «العتب الأمريكى» آثار أشد خطراً، رأى أنها تتمثل فى إسقاط اسم الكويت من قائمة الدول الحليفة للولايات المتحدة، وأضاف: «إننا فى حاجة للتحالف بسبب الغزو العراقى». وقال: «إننا عرضة لخطر حقيقى، فنحن لسنا فى سلام مع العراق، بل فى حالة وقف إطلاق نار حسب اتفاقية صفوان التى وقعتها بغداد مع الكويت ودول التحالف إثر انتهاء حرب التحرير، وهو ما نص عليه أيضاً قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٦».



الشيخ سعود فسر هذا الموقف الحكومى الكويتى الذى قد يكلف الكويت ثمناً غالياً حسب رؤيته، بأنه لا يرى مبرراً لذلك سوى السعى إلى كسب ود الجماعات الإسلامية الناشطة فى الكويت، وزاد فقال: «أقول بكل ألم، إن هذا حصل لأن البلد (يقصد الكويت) مخطوف من قبل جماعات تسمى نفسها إسلامية، وهى فى الحقيقة تستغل الإسلام كثوب ترتيده ليخفى مضمونها السياسى، مشدداً على أنه فى طليعة قواعد الحكم والضرورات الأولى للعمل السياسى فى العالم عموماً، والكويت خصوصاً، تبرز مسألة فصل السياسة عن الدين.

وعدد الشيخ سعود ما يعتقد من سيطرة الجماعات الإسلامية على أوجه الحياة فى الكويت، مشيراً إلى أنه فى الناحية السياسية أصبحت هذه الجماعات تتدخل فى عمل الوزراء، وطالب بـ«إنهاء التحالف بين الحكومة وهذه الجماعات، وأنه يجب تحجيم النشاط السياسى الذى يتم تحت مظلة العمل الخيرى والدينى» مضيفاً: لقد بدأوا يتجرأون حتى على التدخل فى الوزارة، وفى تشكيلها، وللأسف النظام يستجيب للشروط التى يملونها عليه!

وتابع: «إن البلاد تفتقر إلى قيادة تعبر عن الغالبية الصامتة، والناس ليسوا راضين عن الوضع، ولكنهم صامتون احتراماً لأمير البلاد وولى العهد، إلا أن البلاد على حافة البركان، خصوصاً بعد الأحداث الإرهابية الأخيرة، ومواقف الجماعات الإسلامية من الولايات المتحدة وبريطانيا الحليفتين!».

وأشار الشيخ سعود -فى هذا السياق- إلى ما يعتقد أنه نفوذ اقتصادى للجماعات الإسلامية فى البلاد، بالتشكيك فى مسار أرباح الجمعيات التعاونية الخاضعة فى ٩٠ فى المئة منها -كما قال- لهيمنة هذه الجماعات، وأضاف: «هناك بيت التمويل الكويتى، ويعد البنك الوحيد فى البلاد الذى يعمل بحرية مطلقة فى ظل غياب كامل لرقابة البنك المركزى؟! مشيراً إلى أن كل محاولات الحكومات السابقة الكثيرة لإخضاعه لرقابة البنك المركزى باءت بالفشل لأن الجماعات المستفيدة (يقصد الإسلامية) مارست الضغوط والإرهاب ضد الوزراء المعنيين لإبقاء المؤسسة المصرفية حرة طليقة اليد.».



وعلى المستوى الاجتماعي جذب الشيخ سعود -أحد أركان الحكومة الكويتية لتسع سنوات كاملة- النظر إلى أن الجمعيات الخيرية قد تخلت عن مهماتها الأساسية في ميادين الإصلاح الاجتماعي، وبدأت تؤسس لجاناً بدون ترخيص ولا رقابة، وتلقى بثقلها لدعم مرشحين لمجلس الأمة، ومساعدة مرشحين لعضوية المجالس البلدية، والجمعيات وغيرها، وهكذا صار نشاطها السياسي أكبر من نشاطها الخيري الاجتماعي، مشدداً على أن هذا الخلل يدفع بالبلاد إلى حافة الانفجار ويسهم في تعطيل قدراتها «وخصوصاً أن المجتمع الكويتي تربي على مبدأ الأسرة الواحدة، ويجد نفسه الآن نهباً للصراعات التي تنهش فيه من الداخل».

وهكذا لخص الشيخ سعود رؤيته للقضية بقوله: «أرى أن الكويتيين مخطوفون مع البلاد، ويعيشون رهينة لهذه الجماعات، إذ لا يجدون العمل، ولا يستطيعون أن يحسنوا أوضاعهم إلا عندما يقدمون فروض الطاعة لمن يقبضون على مصادر التمويل، ويتصرفون بها، بلا حسيب ولا رقيب!» واختتم بالقول: «أنا مقتنع أن هذه الجماعات لا تشكل خطراً على أمن الكويت وحدها، بل على المنطقة العربية بأسرها». وأضاف: «إنها تريد إخراج الأجنبي من المنطقة لتسيطر على السلطة».

لم يكذب ينشر الحوار، حتى اندلعت معركة إعلامية حامية الوطيس ما بين مؤيد ومعارض لوجهة نظر الشيخ سعود -أحد أبناء الأسرة الحاكمة- في تحديد من اختطف الكويت؟ ووجدها المناوئون للإسلاميين فرصة ذهبية لممارسة مزيد من التحريض واستعداد الحكومة عليهم، وتأكيد أن الجماعات الإسلامية قد اختطفت الكويت حقاً، فيما انبرى الإسلاميون في مواجهة الشيخ صباح، والدفاع عن أنفسهم، ورد التهمة -أو الشبهة- بالمقابل على خصومهم.

فقد وصف الدكتور أحمد بشارة الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، وهو تجمع ذو توجهات ليبرالية علمانية، كلام الشيخ سعود بأنه «شيخ الكلام» وبأنه «يدق ناقوس الخطر المائل أمام الكويت، ويهدد أمنها، وسلامة مؤسساتها، وهو كلام الساعة الأخيرة (!)» مشدداً على أن «الحملة الأولية على الإرهاب والتطرف اليوم توفر فرصة



فريدة للكويت لمراجعة المخاطر ، ولتصحيح مسار خاطىء تراكم عبر عقود من الإهمال والتراخى ، والتكنيكات السياسية المدمرة» .

وفيما طالب سعود السمكة الكاتب بصحيفة «القبس» بما وصفه بـ«الفرز لمصلحة أمن واستقرار البلد» قال الكاتب عبد اللطيف الدعيج فى الصحيفه أيضاً إن تصريحات الشيخ سعود قد تكون كما يبدو تصفية لحساب قديم مع الجماعات الإسلامية ، وقد تكون أيضاً فتح حساب جديد مع الوضع الحكومى الجديد الذى تم استبعاد الشيخ سعود منه ، ولكن بغض النظر عن كل هذا يبقى تصريح الشيخ سعود انعكاساً لحالة القلق والريبة التى تسيطر على الكويتيين تجاه النشاط الإسلامى المتنامى وتعبيراً حقيقياً عن حالة الهلع والفرع من التحالف الحكومى - الدينى الذى أكل الأخضر واليابس ، ولم يعد يميز بين المصالح الوطنية العامة ، والمصالح الآنية لمن يملك زمام الأمر أو يعتقد أنه يملكه» مضيفاً أن : «تنامى الضغط والقدرات الخاصة للتيار الدينى أصبح واضحاً ومقلقاً ، وليس من الحكمة أو حتى السياسة إنكاره أو التقليل منه .

الإسلاميون يردون:

من جانبهم اتهم الإسلاميون الشيخ سعود ومؤيدى آرائه ، بأنهم يريدون اختطاف الديمقراطية فى الكويت واختطاف الكويت من جسدها العربى والإسلامى من أجل غرزه فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن السعى إلى خلق أزمة داخلية ، تؤدى إلى تصدع الجبهة الداخلية .

يقول الدكتور إسماعيل الشطى الأمين العام السابق للحركة الإسلامية الدستورية إن الجميع يدركون أن التيار الإسلامى فى الكويت هو الأكثر انتشاراً وتأثيراً فى الشارع الكويتى ، وأنه نجح بالكويت أن ينصهر فى مؤسسات المجتمع المدنى ، وأن يكون جزءاً من المشروع الوطنى الكويتى ، ولأن التيار الإسلامى يحقق نجاحات تمكنه من كسب ثقة الشعب فإن ذلك يعد عند خصومه خطراً يهدد الأمن الكويتى ، ويجعل خصومهم يطالبون نظام الحكم بأن يتحول إلى نظام قمعى ، يعادى الغالبية من الشعب .



ويضيف الدكتور إسماعيل الشطى: «إن سعود وأمثاله يريدون خلق أزمة داخلية تؤدي إلى تصدع الجبهة الداخلية، برغم أن كل التقارير الأجنبية تؤكد أن التيار الإسلامي الغالب في الكويت تيار سلمى مدنى لا علاقة له بالإرهاب والتطرف، وهو ما أكده سفير الولايات المتحدة السابق في الكويت «كروكر» مراراً في الصحف الكويتية».

ويشدد على أن سعود يحاول أن يفسر الموقف الكويتى الرسمى المؤيد-على استحياء- ضرب أفغانستان بأنه مجاملة للإسلاميين، وهو هنا يسمى لتصفية حساباته مع القيادة السياسية الحالية للحكومة بعد أن أخرجه منها، ولعل ملابسات وظروف استبعاده-ضيف- عن الوزارة كثيرة، آخرها ضغوط الإسلاميين لاستبعاده» مشيراً إلى أنه «استغل ظروف الغزو لبني علاقات مع قوى الضغط الأمريكى ليسخرها لشخصه، وظل موالياً لقوى الضغط هذه، ولو أدى به الأمر للسير عكس اتجاه السياسات الحكومية الكويتية، إبان عضويته فيها، وقد انتهز خلافات فى الرأى بين رؤسائه فى الحكومة ليستمر على نهجه الخطير غير أن السياسة الخارجية الكويتية تضع فى اعتبارها الخطاب السياسى العربى والإسلامى بجانب مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتدرك أنها جزء من محيط عربى إسلامى لا تملك تحدى مشاعره وتوجهاته، وتدرك أن ذلك عامل أمنى مهم لا يقل عن الاتفاقات الأمنية الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا تأتى مواقفها مراعية لجميع الاعتبارات خصوصاً أنها نسقت مع الدول الخليجية المختلفة، وبالأخص مع المملكة العربية السعودية، غير أن سعود لا يريد للكويت إلا أن تراعى خطاب الشارع الأمريكى، وألا تضعه فى الاعتبار الأول فحسب، بل تستبعد كل الاعتبارات الأخرى لصالحه، وهو ما نعارضه وستصدى له لأنه يريد اختطاف الكويت من جسدها العربى والإسلامى ليغرزه فى الولايات المتحدة الأمريكية».

تحريض بدون دليل:

فى السياق نفسه رفض الشيخ عبد الله العلى المطوع-رئيس أكبر الجمعيات الخيرية الإسلامية فى البلاد- تصريحات الشيخ سعود الناصر، ووصفها بأنها تحريض رخيص



للحكومة ضد الجمعيات الخيرية وأنها هراء ما دام لم يقدم فى شأنها الدليل ، مبدئياً استغرابه من هذه التصريحات نظراً لسابق إشادة من الشيخ سعود نفسه بالعمل الخيري عندما كان وزيراً . وشدد على أن الجماعات الإسلامية تسعى عبر القنوات الدستورية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية لكنها لا تطمح إلى الوصول إلى السلطة أبداً ، وكشف النقاب عن أنه لا يملك سهماً واحداً فى «بيت التمويل» مشيراً إلى أنه كمؤسسة مالية فإنه يخضع لرقابة البنك المركزى .

وفيما أبدى الكاتب عادل القصار اندهاشه من الشيخ سعود باعتباره «مختطف الديمقراطية» عندما مس بالديمقراطية الكويتية مساً مباشراً عندما قال ذات يوم إن أعضاء مجلس الأمة فى جيبه ، وصف خضير العنزى الكاتب فى «القبس» الشيخ سعود بأنه «صمت دهنراً ونطق كفرة» مؤكداً أنه معروف بسعيه لإجراء تعديل دستورى خطير للانقضاض على النظام السياسى للبلاد من جذوره ، وما تلويح المنبر الديمقراطى باستخدام المادة الدستورية الخاصة بعدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء إلا حلقة من ضمن سيناريو معد بإحكام للانقلاب السياسى لولا رفض الحركة الدستورية وبعدها الحركة الإسلامية ، الدخول فى هذا النفق المظلم» .

مجلة «الأهرام العربى»

٢٧ أكتوبر ٢٠٠١





عودة الهدوء بالكويت بعد أحداث مؤسفة بين مصريين وبنغاليين وكويتيين بسبب «طبق مكسور»!

أدت مشاجرة بسيطة بين مواطن مصري وعامل من بنجلاديش حول «طبق مكسور» في أحد متاجر الكويت، إلى أحداث شغب مؤسفة في منطقة «خيطان» ليلة أمس الأول، أصيب فيها نحو ١٣٠ شخصا بجراح بعد مصادمات بين العمال المصريين والبنغاليين المقيمين في المنطقة وقوات الشرطة الكويتية التي أرسلت لاحتواء الموقف.

وقد بحث مجلس الوزراء الكويتي الحادث في اجتماعه أمس، وانتقل السفير المصري في الكويت محمود وجدى أبو زيد إلى المنطقة. وناشد أبناء الجالية المصرية التزام الهدوء حتى لا تستغل الموقف عناصر لا تراعى المصلحة العربية. وقال: إن أمن الكويت من أمن مصر، وإن السفارة بذلت جهودها بالتنسيق مع السلطات الكويتية لاحتواء الوضع بالحكمة والتعقل وتجنب تصعيده حرصا على مصلحة الجميع. كما أكد الشيخ محمد الخالد الصباح وزير داخلية الكويت أن قوات الأمن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، لكنها لن تتردد في ردع أية محاولة للعبث بالممتلكات أو بالأمن. وقد أطلقت الشرطة الكويتية سراح ٣ مصريين كانت قد احتجزتهم في بداية الأحداث مما أثار غضب المئات من زملائهم الذين طالبوا بالإفراج عنهم.

وفي القاهرة أجرى الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء اتصالا تليفونيا أمس مع الشيخ سعد العبد الله ولي عهد الكويت وقال إنه طمأنه على المصريين هناك وإن الكويت تعتبر المصريين الموجودين على أرضها مواطنين كويتيين يستحقون كل الرعاية، وقال الدكتور عبيد: إن الحادث فردي وليس له أى تأثير على علاقات البلدين، وإنه أكد للشيخ سعد حرص مصر على الاستقرار وأمن الكويت.

وبدورها أصدرت وزارة الخارجية بيانا أعربت فيه عن أسفها لهذه التطورات، وقالت إنها أجرت اتصالات مكثفة بالسلطات الكويتية لاحتواء الموقف ومتابعة أوضاع المصابين كما شدد البيان على العلاقات الوثيقة بين البلدين والشعبين مؤكدة حرصها



على أن يظل الحادث فى إطاره الذى لا يمس جوهر العلاقات بين البلدين الشقيقين كما اتصل السيد عمرو موسى وزير الخارجية مساء أمس بالشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتى للاطلاع على حقيقة الأحداث المؤسفة التى وقعت فى منطقة خيطان وللطمئنان على أوضاع الجالية المصرية هناك خاصة . وقد أوضح الوزير الكويتى أنه تم احتواء الموقف ولكن قد تضطر السلطات الكويتية إلى ترحيل بعض الأفراد المخالفين لقوانين الإقامة بالكويت . وأكد الوزيران فى المكالمة الهاتفية عمق الروابط بين الشعبين المصرى والكويتى والعلاقات المتميزة التى تربط بين قيادتهما .

ومن المقرر أن يتوجه إلى الكويت اليوم السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة لمتابعة تطورات الحادث ، على رأس وفد يضم مسئولين فى وزارتى الخارجية والداخلية بينهم السفير عاصم مجاهد مساعد وزير الخارجية لتنسيق المصريين فى الخارج .

مجلة «الأهرام العربى»

١ نوفمبر ١٩٩٩





حرائق نفطية وسياسية

لم تضع استقالة الدكتور عادل الصبيح وزير النفط من منصبه حدا للتداعيات السياسية، التي ترتبت على حادث الانفجار المروع في حقل الروضتين شمال البلاد، والذي هز الكويت بعنف، بل فتح الباب واسعا أمام الحديث عن حرائق أخرى مروعة تشهدها قطاعات حيوية عدة في البلاد، بدءا بالتعليم، وانتهاء بالرياضة، وهو الأمر الذي يقتضى إصلاحا جذريا، لا تجدى معه الأمر استقالة وزير ولا إقالة حكومة، ولا حتى حل لمجلس الأمة (البرلمان)، حسب رؤية العديد من المراقبين!

كانت استقالة الدكتور الصبيح أمرا متوقعا، وللكثيرين عاديا، عقب الحادث، بالنظر إلى ضخامة ما أسفر عنه من خسائر تمثلت في تعطيل ما بين ربع إلى ثلث إنتاج البلاد النفطى اليومى، وهو ما لن يتم تجاوزه قبل مرور أسابيع عدة، سوف تلجأ فيها البلاد إلى الاستعانة بمخزونها الاستراتيجى من النفط المعد للتصدير، وذلك فضلا عن الخسائر المادية والبشرية الأخرى التى أصابت شريان البلاد الحيوى فى مقتل . . . كما أن هناك من سبق الدكتور الصبيح إلى استقالته تلك، وهو الشيخ سعود ناصر الصباح وزير النفط السابق، الذى تقدم باستقالته أيضاً فى عام ٢٠٠٠، على إثر انفجار مشابه فى مصفاة الأحمدى، لكن ما جذب النظر فى استقالة الأخير هو أنه أرجعها، ليس بشكل مباشر إلى تحمله للمسئولية الفنية عن الكارثة، كما حدث مع الشيخ سعود، بل أرجعها إلى ما وصفه بالمناخ السياسى الردى، مؤكداً «ما كنت سأستقيل لو كان المناخ السياسى مختلفاً»!

عناصر رداءة المناخ السياسى عند الوزير المستقيل، تمثلت فى: «الضغوط السياسية والاجتماعية فى مسألة التعيينات والترقيات، والأسلوب المصلحى فى ترسية المناقصات لأقل الأسعار، والمعاملة العقيم التى تعامل بها الدولة دوائر القطاع النفطى، ومحاولة تصفية الحسابات السياسية، وتحقيق الانتصارات الشخصية . . إلخ.



هذا المعنى نفسه صرح به الصبيح منذ أول لحظة لإعلانه الاستقالة، وأصر على تأكيده أكثر من مرة عندما قال بالحرف الواحد: «برغم مخاطر القطاع النفطى الذى يحتوى على كفاءات كبيرة وملتزمة، لكن يحدث بين فينة وأخرى تجاوزات فى مجال التعيين والترقيات، وإعادة العمل والنقل المبنية على أسس اجتماعية ومصالحية وسياسية»، ويرى الكثيرون أن ما أشار إليه الصبيح ليس موجودا فى قطاع النفط فقط، ولكنه موجود فى سائر قطاعات الدولة.

ويقول الدكتور أحمد الربعى عضو مجلس الأمة، إن حريق النفط هو سلسلة من مجموعة حرائق مشتعلة فى البلد من تجارة الإقامات إلى الاعتداء على المال العام، إلى مشكلات العمالة، ومن التلوث إلى المخدرات، وأزمة المرور، والتعيينات الحزبية والسياسية فى مؤسسات الدولة. ومتفقاً معه يقول عبد اللطيف الدعيج الكاتب بالقبس: «نحن بحاجة إلى إعادة النظر فى الطريقة وفى القوى التى تدير الكثير من المؤسسات فى البلد. . سنة بعد سنة، وحادث بعد حادث، ثبت ويثبت أن هناك خللا سياسيا هو المسئول عما يجرى، وهو المتسبب فى المأسى التى نعيشها، وركود الاقتصاد ليس مصادفة وليس بحاجة إلى لجنة لتنشيطه، التسبب الأمنى ليس مصادفة وليس لغزا يتطلب الحل، ولسنا بحاجة إلى لجنة لمعرفة أسبابه. الحكومة ومجلس الأمة معا -إذن- على صفيح ساخن - حسب رؤية زهير العباد الكاتب فى الرأى العام- الحكومة لأنها تضم وزراء دار اللغظ حولهم عن تجاوزات مارسوها بحق العدالة الوظيفية، وتنصيب الأقارب والمحسوبية من ضمن مفاتيحهم الانتخابية، وأقاربهم، وذلك على حساب الكفاءات والخبرات. . والمجلس لأن عليه مساءلة من الشعب بسبب غفلته عن المساءلة. . والسؤال المطروح الآن، ويدور الحديث عنه فى الشارع الكويتى، حسب العباد أيضاً: «هل ستستقيل الحكومة التى ينتهى عمرها الافتراضى بعد سنة وبضعة أشهر، وسينتهى معها العمر الافتراضى لمجلس الأمة، أم سيتم حل المجلس وتقديم الحكومة لاستقالتها، لينطلق عهد جديد بوجه حكومية جديدة؟»

جريدة «الأهرام»

٩ فبراير ٢٠٠٢



الكويت فى «ورطة» المعبد السرى

لم تشهد الكويت انقساماً حاداً فى وجهات النظر تجاه قضية معينة فى الآونة الأخيرة مثلما شهدت بالنسبة لقضية الكشف عن معبد غير مرخص لطائفة الشيخ فى منطقة «سلوى» إذ تباينت بشدة وجهات النظر بالنسبة لإغلاق أو عدم إغلاق المعبد، ومدى أحقية هذه الطائفة أو غيرها من الطوائف فى ممارسة شعائرها بحرية على أرض الكويت ليس فقط بين الفصيل الذى يطلق على نفسه وصف «الإسلامى» أو الآخر الذى يطلق على نفسه وصف «الليبرالى» بل داخل كل فصيل من هذين الفصيلين، حيث وجدنا فى كل منهما المؤيد والمعارض .

وفى حين سارعت السلطات المختصة بإغلاق المعبد، لأنه غير مرخص، لا تزال ردود الأفعال تتوالى ما بين المطالبة بإعادة فتح المعبد مرة أخرى ومنح الترخيص القانونى لأصحابه، أو الدعوة إلى إغلاق كل المعابد، والكنايس السرية غير المرخصة والمنتشرة بطول البلاد وعرضها، بدعوى أنه «لا يجوز أن يجتمع فى جزيرة العرب دينان» وما بين الرأيين ما زالت المعركة ساخنة، وملفها مفتوحاً، برغم أن «المعبد» قد أغلق!

فى البداية يقول الدكتور أحمد الريعى وزير التعليم السابق، وعضو مجلس الأمة الحالى، والأستاذ بجامعة الكويت: كل حديث الإسلام السياسى عن معبد الشيخ قابل للنقاش، ولكن حكاية أن هذا مكان غير مرخص وأنه لا يجوز السماح لأى مؤسسة من دون ترخيص إنما هى حكاية لها علاقة بالضحك على الذقون!

ويضيف: أن تلقى علينا جماعات الإسلام السياسى المحاضرات عن القانون والترخيص فهى لعمري حكاية تثير الاشمئزاز، فمناطق السكن الخاص تعج بالجمعيات التابعة لجماعات الإسلام السياسى، وهى فى غالبيتها غير مرخصة والملايين يتم جمعها بوسائل عدة دون ترخيص، والأرصفة تمتلئ بالأكشاك غير المرخصة، والأشرطة تباع على أرصفة المساجد لكل من هب ودب دون ترخيص، والجماعات السياسية



الإسلامية ، تعقد مؤتمراتها دون ترخيص ، والحكاية فى النهاية ضحك على الذقون ، واستهانة بعقول الناس وبالقانون !!

هذا الرأى يتفق معه الشيخ عبد العزيز عبد الله الحبيب ، إمام إحدى (الحسينيات) الشيعية فى الكويت ، بقوله : لو فرضنا جدلاً وجوب التضييق على الديانات الأخرى جميعاً ، السماوية منها وغير السماوية ، بحيث نمنعهم من إقامة شعائرهم الدينية ، وطقوسهم العبادية علناً فى المجتمع ، فمن أين لنا منع إقامتها بشكل مخفى أو شخصى؟ خصوصاً أن معبد السيخ بـ«سلوى» تأسس فى منزل شخص مستأجر ، والحال أنه طبقاً للشريعة الإسلامية لا يمكن منع أحد من التصرف داخل بيته بحجة مخالفته تعاليم الإسلام ولو بالقوة الجبرية ، كما لا يمكن تجريمه بسبب ارتكابه محرمات فى نظر شريعتنا المقدسة بشكل خصوصى داخل بيته وملكه الخاص خصوصاً إذا كان سلوكه فى المنزل ينسجم مع معتقده الشخصى .

ويضيف الشيخ الحبيب أن ما قام به بعض أتباع طائفة السيخ من طقوس عبادية تنسجم ومعتقداتهم الشخصية فإن ذلك فى محيط منزل شخصى وليس لنا الحق وفقاً للقانون الإسلامى فى منعهم من التصرفات الشخصية داخل بيوتهم الخاصة . ويقول : من المستهجن أن نجلب الأيدى العاملة من مختلف الدول دون أن نعطيها الحق فى حرية العبادة ، وهل تمنع هذه الدول أبناءنا فى الخارج من ممارسة حريتهم فى إقامة شعائرتنا الدينية بمختلف صورها ، فلماذا الكيل بمكيالين؟!

آثار سيئة:

الدكتور محمد عبد الغفار الشريف عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية فى جامعة الكويت الذى توقع الجميع أن يقف فى مربع الرافضين لإقامة واستمرار المعبد ، فاجأ الجميع باستهجانه ما حدث ، وقال : إننى لا أؤيد هذه الضجة التى أثيرت حول معبد السيخ لأنها تعطى صورة غير صحيحة عن الكويت فى المحافل الدولية ، وعند الدول الأخرى المؤيدة لحقنا المشروع إذ سيفهم الكثير من الناس أن الكويت لا تسمح لغير المسلمين بممارسة عباداتهم على أرضها ، بينما الأمر عكس ذلك فى الكويت ، والسبب فى ذلك ما يثار من ضجة إعلامية .



ويضيف : إن هذه الضجة المفتعلة سيكون لها أثر سلبي على الجاليات المسلمة والأقليات الإسلامية في الدول الأخرى إذ ستكون ردة فعل الناس في تلك الدول مشابهة لمعاملة المسلمين في دولهم لإخوانهم وأبناء جنسيتهم لأنه كما نرى عندما تنشر وسائل الإعلام أى شىء عن إرهاب المسلمين للآخرين ، ولو كان الكلام غير صحيح ، أو مبالغاً فيه ، فإن ردة فعل الآخرين تكون عنيفة تجاه الأقليات والجاليات المسلمة التي تعيش في هذه الدول .

وما ذهب إليه عميد كلية الشريعة هو ذاته ما أكدته الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان التي أكدت أن الضجة حول المعبد مفتعلة ولم يكن لها مبرر ، موصية السلطتين التشريعية والتنفيذية بمعالجة الموضوع بحكمة وروية .

وقالت الجمعية في بيان أصدرته تعليقاً على الموضوع ، إن المجتمع الكويتي اشتهر بالتسامح مع الأديان والملل والفئات الأخرى حتى قبل وجود الدستور والقوانين السارية التي نصت على حرية الاعتقاد ، فضلاً عن أي دولة الكويت قد انضمت إلى المواثيق والعهود الدولية التي نصت على وجوب احترام حرية العقيدة والتعبد لكل فئات المجتمع ، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تنص المادة (١٨) منه (الفقرة ١) على «لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين ، ويشمل ذلك حرته في أن يدين بدين ما ، وحرته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره ، وحرته في إظهار دينه ، أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة أو أمام الملائم أو على حدة» .

الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلى يؤكد ما ذهب إليه الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان ، فيشدد على أن القانون الكويتي أعطى لغير الكتابيين حرية العبادة ، وذلك حسبما جاء في الفقرة الأولى من المادة ١٨ في اتفاقية العهد الدوري التي وقعتها الكويت عام ١٩٩٦ ، منتقداً ما أثير حول المعبد ، بالقول إن هذا النص لم يفرق بين دور العبادة للكتابيين وغير الكتابيين ، كما أنه وفقاً للإجراءات المقررة فإن البلدية ينحصر دورها في تحديد مواقع العبادة ، ولا تملك صلاحية إغلاق دور العبادة فضلاً عن أنها لا تملك حق الضبط الديني .



الخطأ لا يبرر بخطأ؛

هذا على صعيد الآراء المؤيدة لوجود المعبد، فماذا عن الآراء المعارضة لذلك؟

من النقطة نفسها التى انتهى إليها الدكتور الفيلى ينطلق الخبير القانونى المستشار شفيق إمام من المنظور الدستورى والقانونى، ليقول إن قرار إغلاق معبد السيخ لعدم صدور ترخيص به من السلطة المختصة بذلك شرعا، يكون محمولا على الصحة قائماً على سبب يبرره شرعاً وقانوناً، ولا يعيبه شرعاً وقانوناً أن يكون صدوره تراخى مدة طويلة منذ إقامة هذا المعبد، وأن شعائر وعبادات السيخ فيه تقام طوال هذه المدة، دون أى اعتراض من السلطات المختصة، لأن ذلك وإن كان صحيحاً إلا أن الخطأ فى إقامة هذا المعبد دون ترخيص لا يبرر استمرار هذا الخطأ، وأن القوانين لا تلغى بعدم الاستعمال أو بترك موجباتها أو إهمال وتقاعس القائمين على تنفيذها، بل إن فى استمرار ذلك بعد علم الوزير ما قد يستوجب مساءلة الوزير سياسياً لامتناعه عن تنفيذ قانون من قوانين الدولة، هو أول المطالبين بتنفيذه.

ويضيف: لا أعتقد أن الحرص على احترام القوانين والالتزام بأحكامها وموجباتها، إلا مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية وضمانة أساسية لإقرار مبدأ سيادة القانون أو مبدأ المشروعية، وإن خضوع الدولة للقانون مبدأ أساسى فى المفهوم الديمقراطى، إذ ليس من القانون أن تكون الدولة الديمقراطية دولة غير قانونية أو دولة لا تحترم سلطاتها الدستور والقانون، وهو أمر لا يجوز أن يختلف فيه أحد سواء من منظور إسلامى أو من منظور علمانى.

ومن الناحية الشرعية الدينية يقول الدكتور بسام الشطى الأستاذ فى كلية الشريعة إن الكويت دولة إسلامية تعيش فى كنف الجزيرة العربية، ومبررات إغلاق معبد السيخ وأدلتها كثيرة موجودة فى كتاب الله عز وجل، وفى سنة النبى عليه الصلاة والسلام، ومن خلال فتاوى أهل العلم، ومراكز الإفتاء، ومضمونها عدم جواز فتح أماكن عبادة لهؤلاء وغيرهم.

ويتفق مع هذا رأى الدكتور حاكم عبيسان المطيرى الأمين العام للحركة السلفية إذ يقول: لأهل الذمة أن يمارسوا شعائرهم فى معابدهم ومدنهم التى كانوا يعيشون عليها



قبل الإسلام أما المدن التي بناها المسلمون ، ولم يكن لغيرهم فيها معابد أصلاً فإنه يمنع بإجماع الفقهاء السماح لهم ببناء شيء من ذلك فيها ، وإنما لهم أن يمارسوا عباداتهم في مساكنهم الخاصة .

ويضيف : ليست معاملة المسلمين لهم هي من باب المعاملة بالمثل بل يحرم بالإجماع إيذاء أهل الذمة والمستأمنين أو ظلمهم أو انتهاك حقوقهم وحررياتهم أو إلزامهم بالتحاكم إلى شرعنا في شئونهم الخاصة بهم ، وإن فعلت دولهم ذلك بالمسلمين فيها كما يجري الآن في كثير من دول العالم حيث يتم إلزام المسلمين بالتحاكم إلى القوانين الوضعية مع أن هذا يصطدم بعقائد المسلمين لأن التحاكم إلى غير شرع الله كفر قد يخرج من الإسلام ، وهذا هو غاية الإكراه الديني .

ويتابع : على من يدعو إلى السماح ببناء معابد لغير المسلمين في المدن التي بناها المسلمون بدعوى حقوق الإنسان أن يدعو أولاً إلى منح المسلمين حقوقهم في التحاكم إلى شريعتهم ، وعدم إكراههم على فعل ما هو كفر وشرك في دينهم ، وعلى الحكومات الإسلامية أن تمنح المسلمين أولاً حقوقهم الدينية ، وأهمها التحاكم إلى الشريعة الإسلامية بدلاً من بناء المعابد الوثنية في المدن الإسلامية بدعوى حرية الأديان وحقوق الإنسان .

لجنة الفتوى في وزارة الأوقاف الكويتية -حسماً للأمر- أصدرت فتوى قضت بتحريم إنشاء المعبد . وقالت في فتوى أصدرتها إن إنشاء أي دار للعبادة لغير المسلمين في دار الإسلام لا يجوز وكذلك لا يجوز تأجير الدور لتكون كنائس ، ولا تحويل الدور السكنية لتكون كنائس أو معبد لغير المسلمين ، وذلك لإجماع علماء المسلمين على أنه لا يبقى في دار الإسلام مكان عبادة لغير المسلمين إلا في البلاد التي فتحت صلحاً وأقر فيها غير المسلمين على أن الأرض لهم كبعض المدن والقرى في العراق والشام ومصر ، وتعدد معها الآراء والاجتهادات دون وجود رأي حازم .

مجلة «الأهرام العربي»

٢١ يوليو ٢٠٠١



الكويت تحاول الخروج من ورطة «أبو غيث»

ماذا فعل الكويتيون - حكومة وشعباً - إزاء هذه المصيبة الجديدة التى وقعت على رءوس الجميع وهم الذين يشعرون بالامتنان الشديد تجاه الولايات المتحدة فهى التى أرجعت إليهم بلادهم وأعادت وضع اسمها من جديد على الخريطة العالمية بعد كارثة الغزو العراقى ، ومن ثم فطبيعى أن يشعروا بالامتنان للجميل الأمريكى ويتحسبوا الفرص من أجل رده وقد تصوروا أن أحداث التفجيرات فرصة ذهبية لتحقيق ذلك ، وقد بدأوا المشوار بإعلان تضامنهم مع الولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب بل كانت الكويت ثانى دولة بعد بريطانيا وأول دولة عربية تعلن انضمامها رسمياً -دون قيد أو شرط- إلى التحالف الدولى الذى أعلنته واشنطن فى حربها على ما يسمى بـ«الإرهاب» وحتى قبل إعلانه عندما كان مجرد فكرة؟!!

إذا تعمقنا فى هذه الخلفية ، نستطيع أن نتفهم ما حدث تالياً فقد أعلنت الحكومة الكويتية تجريد سليمان أبو غيث فى الأسبوع الماضى من الجنسية الكويتية ، وفرض البنك المركزى ووزارة المالية رقابة مباشرة على أموال الجمعيات الخيرية فى الوقت الذى تعهدت فيه كذلك بتبادل المعلومات الأمنية مع الولايات المتحدة وتقديم تقرير إلى الأمم المتحدة خلال ثلاثة أشهر لتشرح فيه ما قامت به من خطوات فى شأن مكافحة الإرهاب ومن يموله .

ولم يعد خافياً أن هذه التطورات المثيرة ليست وليدة تفاعلات داخلية بقدر ما هى ثمرة ضغوط دولية وتحديداً أمريكية -بريطانية لم تنج منها الكويت فضلاً عن أن الكويت وحسب قول الشيخ صباح الأحمد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية -فى لقاءه مع رؤساء تحرير الصحف والمجلات الكويتية قبل أيام- جزء من العالم الذى يمر اليوم بظرف حساس فى المرحلة الراهنة وهذه الظروف تحتم أن تكون حذرين ، فالأمور قد تعدت نطاق «دولة والأمربات مرهوناً بقرار صادر من مجلس الأمن» .



وأضاف الشيخ صباح: إن موقف الكويت واضح إذ أعلنها صريحة بأننا ضد الإرهاب ونحن مع أمريكا، فبيننا وبينهم معاهدة ولا ننسى دورهم أبداً في تحرير بلادنا، مشدداً على أن الكويت تعرضت للإرهاب وربما الكويت أكثر دولة خليجية تضررت من الإرهاب ومن هذا المنطلق فإن الكويت تقف ضد الإرهاب.

وحول إسقاط جنسية أبو غيث وصدور حكم قضائي خاصة أنه حاصل عليها وفقاً للمادة الأولى من الدستور الكويتي قال الشيخ صباح: إن حصول أبو غيث على الجنسية الأفغانية فيه مسوغ قانوني كاف لإسقاط جنسيته إذ لا يسمح القانون الكويتي بازدواجية الجنسية، مشدداً على أن ما يهيم الكويت هو «القضاء على الإرهاب في أي مكان، وأن الكويت تتبرأ من الأعمال الإرهابية التي ارتكبها أبو غيث واصفاً إياه بأنه لا يمثل الشعب الكويتي وأن ما قام به «ليس خيانة فقط بل إجراماً في حق بلده».

في العشرين من شهر يوليو الماضي انفردت صحيفة «الرأي العام» الكويتية بالكشف عن «مجموعة من الكويتيين تعمل على تشكيل جبهة معارضة للحكومة ليس من أهدافها الوصول إلى سدة الحكم ومقرها في أفغانستان بينها سليمان أبو غيث إمام وخطيب مسجد الرميثية السابق. وذكرت الصحيفة أن أسامة بن لادن عرض على المجموعة المذكورة الانضمام إلى تنظيم القاعدة الذي يتزعمه، الأمر الذي نفته صحيفة «الوطن» في اليوم التالي مؤكدة أن أبو غيث في إجازة عادية مع عائلته في باكستان وأنه سيعود إلى الكويت قبل الموسم الدراسي للعام الجاري.

مرت الأيام ولم يعد أبو غيث ليطل على شاشة قناة «الجزيرة» التي ظلت يوماً كاملاً تبث فتوى مكتوبة أصدرها من أفغانستان على مدار نشراتها الإخبارية بعد أيام قلائل من الانفجارات التي شهدتها واشنطن ونيويورك، ودعا فيها أبو غيث إلى إعلان الجهاد ضد الولايات المتحدة وأكد وجوب الجهاد ضد اليهود والأمريكيين ومن يحالفهم، كما أيد الانفجارات التي شهدتها الولايات المتحدة وحذر العرب والمسلمين من الإسهام مع الأمريكيين وحلفائهم بضرب المسلمين



والاعتداء على أراضيهم لأن فى ذلك - كما قال - : «نقضا من نواقض الإسلام العشرة، مشيرا إلى أن أمريكا قامت من خلال حكوماتها المتعاقبة بالاعتداء والتأليب والتأييد والدعم لليهود والنصارى ضد المسلمين». وأضاف: فهى التى قتلت أكثر من مليون طفل فى العراق نتيجة للحصار الظالم على أهله وثلاثة عشر ألفا فى الصومال ومئات الألوف فى جنوب السودان وأيدت قتل الأبرياء فى فلسطين واعتبرته حقا مشروعاً لليهود، وبسلاحها ودباباتها أسهمت بسحق أهلنا فى دير ياسين وصبرا وشاتيلا وقانا وقتل المصلين فى المسجد الإبراهيمى وهدم البيوت على رءوس أهلها الآمنين، فهل إبادة الشعوب مسألة فيها نظر وعندما ينتصر المظلوم يكون قد ارتكب ذنبا لا يغتفر؟

تصريحات الشيخ «أبو غيث». . . جاءت مثل «الدش البارد» مسببة حرجا كبيرا للكويت والجمعيات الخيرية! أما الحرج الذى شعر به المسئولون عن العمل الخيرى الكويتى ورؤساء الجمعيات واللجان الخيرية داخل الكويت فحدث عنه ولا حرج أيضاً وفيما رفضت وزارة الأوقاف الكويتية فتوى أبو غيث، بإعلان الحرب على الأمريكين واليهود، مشيرة إلى أنها أوقفته عن عمله كخطيب فى أحد مساجد الكويت قبل ثلاث سنوات لمخالفته ميثاق الإمام، شن المسئولون عن العمل الخيرى ورؤساء الجمعيات واللجان الخيرية هجوما عنيفا على الاتهامات التى وجهها لاحقا بعض المناوئين لها فى الداخل أيضاً حول قيام هذه الجمعيات بإرسال مبالغ مالية إلى التنظيمات الأفغانية وفى مقدمتها تنظيم «القاعدة» مؤكدين أن العمل الخيرى الكويتى تقوده جمعيات لها سمعتها وتاريخها فى هذا المجال كما أن هذه الجمعيات لها سجلاتها لدى الحكومة التى تؤكد أمانتها وأنها لا تذهب إلى تمويل أى أعمال إرهابية.

فقد نفى التياران الإسلاميان الرئيسيان فى الكويت «جمعية الإصلاح الاجتماعى» و«جمعية إحياء التراث» أن تكون الجمعيات الاجتماعية والخيرية الكويتية التى تشكل امتدادا لهما والعاملة تحت لوائهما تمويل أى أنشطة إرهابية، وأكد عبد الله العلى المطوع رئيس جمعية الإصلاح أن أيا من الجمعيات الخيرية الكويتية لا يدعم «الأفغان العرب»



فى حين أكد خالد سلطان بن عيسى -الرئيس السابق لجمعية إحياء التراث- أن الجمعية قطعت نهائيا كل دعم مادي لأفغانستان بعد تحريرها من الغزو السوفييتي عام ١٩٩٢ وبدء الحرب الأهلية فيها بين فصائل المجاهدين .

وقال المطوع «إننا فى عملنا الخيري نقوم بإشباع الأفواه الجائعة وتعليم الجاهلين وكسوة العراة وهذا يبعد هؤلاء - لا شك- عن السرقة والإرهاب كما نؤكد فى الوقت نفسه إدانتنا لأى عمل إجرامى وإرهابى» .

مجلة «الأهرام العربى»

٢٠ أكتوبر ٢٠٠١





التعبئة الشعبية وراء تفوق النواب الإسلاميين فى البرلمان

مثّل إقرار مجلس الأمة لقانون إنشاء الجامعات الخاصة فى مداولته الثانية أول أمس الإثنين ٢٦ يونيو ٢٠٠٠ الذى يقضى بعدم الاختلاط بين الجنسين فى هذه الجامعات ذروة انتصارات التيار ذى التوجه الإسلامى والمحافظ فى الكويت، فى الآونة الأخيرة التى تكررت فى أكثر من موقع ومجال، ما بين: التعليم والإعلام، وأخيراً: الاقتصاد والنفط.

وقد لفت الأنظار فى هذا الانتصار الأخير تلك السهولة التى تم بها؛ فبعد أن كانت التوقعات تشير إلى أن المواجهة لن تكون سهلة مع المعارضين للقانون تحت قبة المجلس، وأن أقصى ما يمكن أن يفعله هذا التيار هو أن يكسب المواجهة بفارق بسيط من الأصوات، خاصة فى ظل معارضة الحكومة (١٧ وزيراً لهم ١٧ صوتاً من أصل ٦٠ صوتاً هى جملة الأصوات بالمجلس) للقانون فى مداولته الأولى - إذ بالأمر تتقلب، ويتم إقرار القانون بأغلبية ٣٧ صوتاً وامتناع ٢٢ منها جملة أصوات الحكومة، ورفض نائب واحد هو النائب محمد السقر ذو التوجه اليسارى.

وتؤكد مصادر برلمانية أن نجاح التوجه الإسلامى لم يأت من فراغ؛ فمنذ المداولة الأولى - التى تمت فى ١٢ يونيو الماضى - لجئوا إلى حملة تعبوية شعبية هائلة أربكت التيار الليبرالى والعلمانى فى البلاد ومعه الحكومة؛ إذ بدأ الإسلاميون فى الشارع، وعبئوا الناس عبر الديوانيات والمساجد واللقاءات الفردية والعمامة، وهؤلاء مارسوا ضغوطاً قوية - حتى على أولئك الذين عارضوهم من منطلق ليبرالى فى البداية، وأصدر علماء الدين - متضامنين مع أساتذة الجامعة - بياناً طالبوا فيه بإقرار فصل الجنسين فى مؤسسات التعليم، وقيل: إن شخصية دينية كبيرة توجهت لمقابلة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - أمير البلاد - لنقل وجهة نظر علماء الدين فى القانون، كما تمكن الإسلاميون من تعبئة طلاب الجامعة، ومعظم أساتذتها فى اتجاههم، وأصدر الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت - الذى يسيطر عليه الإسلاميون - بياناً أعلن فيه تأييد



الطلاب للنواب في مساعيهم لمنع الاختلاط، وحضرت نسبة كبيرة من هؤلاء الطلبة جلسة التصويت خصيصاً لذلك.

وإضافة إلى ذلك لجأ الإسلاميون للديوانيات؛ فعدوا الندوات الموسعة، وأعلنوا أن منع الاختلاط في الجامعات الخاصة إنما هو امتثال لحكم الشريعة الغراء، والتزام بدستور وقوانين البلاد، وتجسيد لعادات وتقاليد الشعب الكويتي المحافظ، مشيرين إلى أن الاختلاط مطلب تعريبي، ومأزق وقعت فيه مجتمعات عربية عدة.

إزاء خسارة الشارع التي تكبدها المناوئون لمنع الاختلاط.. اضطرت الحكومة الكويتية -بحنكة كبيرة- إلى عدم الوقوف ضد هذا التيار؛ فافتت بالممانعة دون الرفض، وتواكب مع ذلك انفراط عقد تحالفه -غير المعلن- مع النواب الليبراليين، الذين رضخوا جميعاً للضغط الشعبي، لكنهم انقسموا قسمين أولهما: صوت ضد القانون صراحة، وقسم اكتفى بالامتناع، أي لا مع ولا ضد، فيما وقف النائب اليساري الرفض وحيداً.

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية- اعترف أن منع الاختلاط رغبة شعبية، وقال: نحن شعب مسلم تربي على التعاليم الإسلامية وقيمها، ولا يوجد من يشكك في ذلك، كما اعترف للإسلاميين -ضمنياً- بقدرتهم على الحشد الشعبي، عندما شدد على أهمية المناقشة الموضوعية، وأبدى استيائه من اللجوء إلى أساليب غير ديمقراطية في بعض المساجد والندوات للتأثير في بعض القرارات.

بعد نجاح الإسلاميين في التعليم -ومن قبل في الإعلام؛ بفرض الرقابة على القنوات المشفرة- يقول الإسلاميون: إن الدور جاء على الاقتصاد؛ لتوسيع نطاق عمل المصارف الإسلامية، وزيادة عددها، وكذلك النفط، الذي يمثل استقالة وزيره -لو قبلت- استجابة لرغبة طالما ألحوا عليها.

موقع: «إسلام أون لاين»

٢٨ يونيو ٢٠٠٠



قضية «الأفغان الكويتيين»

فى ظل غياب آلية عربية أو إسلامية، أو حتى دولية للتعامل مع قضية «الأفغان العرب فى أفغانستان»، لم تجد الكويت بُدأً من بلورة موقف يتسم بالصرامة مع «أفغانها الكويتيين»، ومحاولة مراعاة الأبعاد الإنسانية لهذه القضية الشائكة.

وتشعر الكويت بحرج شديد على الساحة الدولية، من وجود عدد من الكويتيين الأفغان يتراوح حسب تقديرات غير رسمية بين الخمسين والستين، وتهبط به التقديرات الأمنية إلى ما دون الثلاثين، هؤلاء الذين غرر بهم من خرجوا من الكويت إلى دول أخرى وهذا حقهم خاصة السعودية وإيران وباكستان، بشكل رسمى، غير أنهم غيروا وجهتهم ومسارهم إلى أفغانستان بعد ذلك، من أجل الانضمام إلى المقاتلين العرب هناك، ومعظمهم فعل ذلك قبل أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، وقليلون منهم من فعل ذلك بعد تلك الأحداث، حيث ذهبوا دون معرفة أحد، وحتى أفراد أسرهم، استجابة للفكرة التى سيطرت على أذهانهم، وهى الجهاد ضد الأمريكين... لكن فى بلاد لا يعرفونها، ولا يستطيعون تدير سبل الإقامة ومعرفة طرقها، فضلا عن تدير الطعام والشراب لأنفسهم فيها، متخيلين أن بندقية الكلاشينكوف سوف تهزم القصف الأمريكى الجوى المدوى!

وقد فوجئت الحكومة الكويتية مثلها مثل غيرها من الدول العربية والإسلامية، وحتى الدول الأوروبية وإستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، بوجود أفراد من رعاياها ضمن تنظيم «القاعدة» على الأرض الأفغانية، وكانت مفاجأتها الكبرى أن يكون سليمان أبو غيث الذى أطلق عليه فى وقت سابق لقب «المتحدث الرسمى باسم تنظيم القاعدة»، يحتل هذا المنصب القيادى فى هذا التنظيم!!

وتعكف السلطات الكويتية فى الوقت الحاضر على جمع المعلومات عن الأفغان الكويتيين ومعرفة عددهم، وطرق خروجهم من البلاد، ومن ساعدهم على ذلك وشتى الأمور المتعلقة بهذا الملف، على أن يتم إعداد مذكرة وافية بهذا الشأن



وعرضها على مجلس الوزراء قريبا . وفيما يتكشف يوما بعد يوم ، أنباء جديدة ومثيرة حول مزيد من المواطنين الكويتيين الذين لقوا حتفهم في الأحداث الأخيرة في أفغانستان ، ووقوع بعضهم في أسر قوات التحالف ، ومن ثم نقلهم إلى معسكرات اعتقال أمريكية خاصة للتحقيق معهم ، تتعرض الحكومة الكويتية لضغوط إنسانية شديدة من أسر هؤلاء ، وعائلاتهم ، وقبائلهم الكبيرة ، التي تطالب الحكومة الكويتية بالتحرك من أجل استرداد أبنائها الأسرى ، أو معرفة مصير آخرين مفقودين ، يؤيدهم في ذلك القوى السياسية المحافظة والإسلامية بالبلاد ، التي ما انفكت تطالب بتحرك كويتي وعربي وإسلامي مشترك «يضمن أمن رعايا الدول العربية والإسلامية المحاصرين في أفغانستان ، ووقف إبادةهم ، ومعالجة تداعيات هذه القضية بالطريقة السلمية» ، كما جاء في بيان لهذه القوى أخيراً .

الحكومة الكويتية ، بلورت موقفها الصارم من هذه القضية ، بناء على المعطيات المتوافرة لديها ، ويتمثل هذا الموقف حالياً في رفض بذل أى جهد ، مهما كان قدره ، للمطالبة باسترداد أى من الكويتيين الأفغان ، إذ إنهم - كما قال الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية - يستطيعون العودة مثلما غادروا . . وفي حالة عودة هؤلاء ، أو بعضهم بالفعل فإنهم سيقدمون للمحاكمة والمساءلة بمجرد عودتهم ، لكن الكويت - حسب الشيخ صباح أيضاً - لن تتساهل أو تتهاون مع أى أطراف داخلها حرضت أو سهلت انضمام كويتيين إلى الأفغان العرب .

جريدة «الأهرام»

٥ يناير ٢٠٠٢





الكويت: الحوار بين الشرق والغرب وعدم تجزئة مبدأ حقوق الإنسان

فى ظل ذلك الركام الثقيل من سوء الفهم، وسوء الظن، والتشويه، والتشكيك المتبادل، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، وتداعياتها السلبية، تبرز أهمية تلك الدعوة التى وجهها نخبة من مثقفى ومفكرى العالم، فى ختام أعمال مؤتمر «الشرق والغرب . . نحو فهم أفضل»، الذى نظمته كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، إلى ضرورة مراجعة كل من أهل المشرق وأهل المغرب، أفكاره ومفاهيمه المسبقة عن الآخر، حتى يتم تصحيح وتصويب هذه المفاهيم، وصولاً إلى نقطة لقاء مشترك، تصب فى صالح الحضارة الإنسانية.

فى كلمته التى افتتح بها المؤتمر، شدد الشيخ سالم صباح السالم الصباح رئيس اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين فى الكويت، على أهمية التفريق بين الإرهاب وحق الشعوب فى الدفاع عن نفسها، موجهاً التحية إلى الشعب الفلسطينى لنضاله المستمر ضد الاحتلال الإسرائيلى.

ومن جهته، تحدث حارث سيلاجتش رئيس وزراء البوسنة الأسبق ومرشح الرئاسة الحالى - فى الجلسة الأولى للمؤتمر - مؤكداً أهمية الوقفة التقويمية الخالية من الانفعال، والتى لا نلقى اللوم فيها على الآخرين، وقال إن القول بأن العالم يشهد تصادم بين حضارة الشرق المسلم والغرب المسيحى مقولة تحتاج إلى تأن ومراجعة، فالتصادم بين الحضارات لن نقبض منه سوى مزيد من الدمار لعالمنا اليوم، مبيناً أن الاختلاف بين الحضارات أمر طبيعى طبقاً للتاريخ والجغرافيا، والفرقة تحدث نظراً لعدم وجود التواصل أو لسوء استخدام المعلومة.

وحول الأصولية، وهل هى خطوة للوراء، قال سيلاجتش إن الرجوع إلى الوراء ليس براجعة، إنما هو رجوع للتقدم عبر اختيار طريق معين يكافح من خلاله فكراً



وماديا، متسائلا: «إنه وعبر الأزمان كان المسيحي يرجع لأصول المسيحية فلماذا لا يرجع المسلم لأصول الإسلام؟»، موضحا أن ذلك لا يعنى أن الإسلام دين رجعى بل على العكس فالإسلام دين تقدم مشيراً فى الوقت نفسه إلى أن ما نسمعه عن تفوق الحضارة الغربية من الناحية الأخلاقية يتناقض مع مذابح التطهير العرقى، والاستعمار كما أن التاريخ الإسلامى لا يخلو من الصفحات السوداء.

وأشار إلى الأمثلة العديدة التى تبين الإرهاب الغربى، سواء فى فلسطين التى حدثت فيها قمة الجرائم أو غيرها من الأماكن، مشدداً على أن منع الأمم المتحدة، والدول الغربية التسليح فى البوسنة كان خطأً غربياً حرم أهلها من الدفاع عن أنفسهم، وتساءل: لماذا منعت أهل البوسنة من الدفاع عن أنفسهم وأرواحهم فهل حقوق الإنسان تتجزأ؟، داعياً إلى العمل على تغيير المفاهيم الغربية حول الإسلام، وعدم انتقاء الصفحات البيضاء فى التاريخ الشرقى والغربى فقط للحديث عنها.

وفى السياق نفسه، انتقد الدكتور عبد الحميد الأنصارى عميد كلية الشريعة والقانون فى جامعة قطر، الأفكار الغربية المسبقة عن الإسلام، والنظرة إليه على أنه دين عنف انتشر بحد السيف، أو أن المسلمين ناقمون على الحضارة الحديثة، ولا يحترمون حقوق الإنسان، ولا يراعون حقوق الأقليات، ولا يؤمنون بقيم الديمقراطية والتسامح، ولا يحسنون التعامل مع المرأة.

وفى الجلسة الثانية للمؤتمر، أكدت الدكتورة موزارات قديم الأستاذة بجامعة باكستان، أنه دائماً ما ينظر للإسلام على أنه العدو، وأنه يهدد الثقافة الغربية، مشيرة إلى أن عدم وجود عدالة سياسية يؤدى إلى جروح مفتوحة، وإلى عدم الفهم بين الشرق والغرب، مطالبة القادة بالابتعاد عن الخلافات، وبناء علاقات صداقة.

أما محمد ساروار عضو مجلس العموم البريطانى، فشدد على ضرورة تقارب المجتمعات بعضها مع بعض، وتفهم كل طرف لثقافة الآخر حتى يستطيع الجميع العيش بسلام.



وتحت عنوان «عوامل اللقاء بين الإسلام والشعوب والأديان»، قال الدكتور عبد المعطى بيومى عضو مجلس الشعب المصرى ورئيس قسم العقيدة بجامعة الأزهر فى محاضراته : إن الحضارة الغربية متلبسة بالحضارة الإسلامية، وإن الحضارة الإسلامية أدت دوراً كبيراً، وتداخلت مع الحضارة الغربية، مشيراً إلى أن أساس عصر النهضة الأوروبية، وتحطيم أفكار الكنائس، كان فكر ابن رشد.

وفيما أكد الدكتور على الطراح عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، أن أحد شروط التعايش مع الآخر يتطلب نبذ أيديولوجية التعصب، والإيمان بالتعددية واحترام الآخر، شددت الدكتورة فائزة الخرافى مديرة الجامعة، على أن أحداث ١١ سبتمبر فرضت علينا قضايا تتمثل فى مفاهيم تتعلق باللقاء بين الثقافات الإنسانية، والتعاون والحوار، والمفاهيم ذات البعد التواصلى .

ويبدو أن هذا المؤتمر لن يكون الأخير فى سلسلة عشرات بل مئات الندوات التى تحاول التقريب بين وجهات النظر الغربية والعربية لتلافى الأخطاء وسوء الفهم .

جريدة «الأهرام»

١٨ مايو ٢٠٠٢

